



عنوان المقال: الحراك الاجتماعي العربي وإعادة بعث الحضارة قراءة في فكر مالك بن نبي

الدكتورة: بلعيد سماح
الجامعة: جامعة الشاذلي بن جديد . الطارف

الدكتور: ساسي سفيان
الجامعة: جامعة الشاذلي بن جديد . الطارف

ملخص:

إن إنتاج حضارة أصبح اليوم أمراً ليس بالصعب استناداً إلى تجارب قوى عالمية معاصرة سمت نفسها النُمور الاقتصادية العالمية في تجاربها التحديثية)، والتفكير اليوم في إعادة إنتاجها وإحيائها حضارة عربية، في عدة سياقات وتمظهرات يؤدي بنا إلى التساؤل حول المجتمع العربي ذاته، هذا السؤال الذي حاول المفكر مالك بن نبي الخوض في إشكاليته ومحاولة الإجابة عنه، والذي حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية محاورة المفكر في بعض أفكاره حول الموضوع.
الكلمات المفتاحية: الحضارة، التنمية، الإصلاح، الإنسان، التحضر.

Abstract:

The production of a civilization today is not difficult based on the experiences of contemporary world powers called themselves the global economic tigers in modernization experiments), and thinking today to reproduce and revive Arab civilization, in several contexts and manifestations lead us to question the Arab community itself, this question that tried The thinker Malek Bennabi delve into his problems and try to answer him, which we have tried through this paper to interview the thinker in some of his ideas on the subject.

Keywords: Civilization, development, reform, human, urbanization.

مقدمة:

بقراءة إبستمية، يتبين أن الحضارة العربية لها تراث عميق وكيونة ثقافية راسخة تنأى عن كل التشويشات لأن العقل العربي الذي أنتجها، لا يستطيع الفعل إلا في المعقولات (الكليات) المحفوظة في الديني، القدسي، الغيبي، إذ العلامة المسجلة لحقيقة العربي (فكر، مجتمع مؤسسة)، أنه ليس ظرفيا أو بيئيا لا يقيم المعرفة على مجرد التخمينات والفرضيات التي تحتاج إلى برهان لا منتهى، لا يجهد نفسه في تلك المغامرة اللامتناهية من المساءلات والإفراضات والحلول، بعضها يلغي بعضها -كما ذهب ضحيته -المجتمع الغربي -الذي تمثل عالم المعرفة/عالم الحقيقة "صك مفتوح" فالبحث شره دائم ورحلة المعرفة أبدية، والشك سيد المعرفة وحاكم الطريق، لأن ما يكتشف لا يلي أبدا الهدف الحقيقي (عقل فاقد الثوابت)، هذا ما أوقعه في مزالق لا حدود لها وأبعده عن الأصالة، والعكس فحال العربي ليس يسير في المضمار، إذ من خلال الموضوعات التي يطرحها ابن تيمية موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول، جازما بأن ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الوحي، فالرسل لا يخبرون بمحالة العقول بل بمحارات العقول، أي بما يعجز العقل عن معرفته⁽¹⁾ فيبدو أنه امتياز يترهن العقل العربي برهانه، ويتفوق به عن كل التشويشات.

1- الحركة لا تبدأ بالاستعمار بل بالقابلية له فهي التي تدعوه

لقد استطاع الميثاق الاستعماري أن يتأمر على حياة المستعمر، وعلى ضميره وعلى وجوده ذاته، ومع ذلك ليس أمام الدبلوماسية الدولية في الظروف الراهنة إلا أحد أمرين، التمسك بالميثاق الاستعماري أو العمل بالميثاق الإنساني⁽²⁾.

وهذان الشكلا من أشكال الخيانة يتمثلان في العالم الإسلامي الحديث في صورة نوعين من الذهان، فإما أن يتمثل في صورة النظر إلى الأشياء على أنها سهلة وهو يقود بلا شك إلى نشاط أعمى، وإما أن يأخذ صورة النظر إليها على أنها مستحيلة فيصاب النشاط بالشلل وهو ما يحدث غالبا في شمال إفريقيا، أسطورة الاستعمار، التي تسوغ أعمال المخاتلة والاحتتيال الأخلاقية والسياسية، والحق أن سهم الاستعمار ماحق، إذ هو يسحق بصورة منهجية كل فكرة وكل جهد عقلي أو محاولة للبعث الأخلاقي أو الاقتصادي، إن المستعمر يحط من قيمة الخاضعين لقانونه بطريقة فنية، وهو القانون الذي أطلقنا عليه في كتابنا (شروط النهضة) المعامل الاستعماري، وعليه فإن الاستعمار يمارس عمله وتأثيره بوصفه حقيقة عندما يكف النشاط كفا فعليا وهو

يمارسها بوصفه أسطورة، عندما لا يكون سوى نعله أو قناع للقابلية للاستعمار، إن هناك حركة تاريخية ينبغي ألا تغيب عن نواظرننا، هذه الحركة لا تبدأ بالاستعمار بل بالقابلية له فهي التي تدعوه.

فما أكثر الصدمات الفكرية التي يشحن بها الغرب الخصوصية العربية (إعدام الهوية والمراجع العليا، العمليات والفاعلات الثقافية) تحت رداء الهجوم الديني والثقافي والتراثي والعنصري، وهو ينتظر باستمرار، الثغرة في الاستمرار التاريخي العربي لينفذ منها ويقضي عليه ما أحوج هذه القضية إلى المرافعة في إطار تاريخي مؤسس، يستنطق كفاءة العقل العربي، في تحقيق الكينونة العربية.

عندما يطرح أندريه جيد : أنا لا أحب الإنسان ولكن أحب ما ينهشه من الداخل⁽³⁾ تكون هذه الموضوعة هي النشاط الأقدر على تحقيق أهداف هذه الدراسة الموضوعاتية، التي تسترشد بأفكار مالك بن نبي في فهم الواقع العربي من الداخل لا من الخارج.

2- فراق الحضارة وجدلية التاريخ

عندما يقرر مالك بن نبي رؤيته: يبدو أن رجال الإصلاح في كثير من المجالات يبحثون عن حل ثالث أكثر توافقا مع فكرة الإسلام ومع ضرورات العصر، بيد أن هذا البحث في ذاته يطفح بألوان التردد والمعاناة، ولا شك أن اضطراب أقطاب الفكر المسلمين، يحدث وقفة في تطور الأفكار، إذ ليس في وسع المجتمع الإسلامي أن يعود إلى الوراء وإلى مرحلة ما بعد الموحدين أو أن يطفر إلى الأمام طفرة عمياء في حركته (نحو الغرب) وهكذا تشعنا حالة العالم الإسلامي بأنه يقف في منطقة (حرام) في التاريخ، ما بين فوضى ما بعد الموحدين والنظام الغربي.

إن التاريخ يبدأ بالإنسان المتكامل الذي يطابق دائما بين جهده وبين مثله الأعلى وحاجاته الأساسية، والذي يؤدي في المجتمع رسالته المزدوجة، بوصفه ممثلا وشاهدا مأخوذة من قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ لِرَسُولٍ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا)⁽⁴⁾

وينتهي التاريخ بالإنسان المتحلل: بالجزئي المحروم من قوة الجاذبية، بالفرد الذي يعيش في مجتمع منحل لم يعد يقدم لوجوده أساسا روحيا أو أساسا ماديا، وليس أمامه حينئذ إلا أن يفر

إلى صوامع المرابطين أو إلى أي مستقر آخر، وهذا الفرار صورة فردية للتمزق الاجتماعي⁽⁵⁾، إن هذا ما يحدث عندنا.

- نستنبط من موضوعة مالك بن نبي - العالم الإسلامي في منطقة حرام في التاريخ -
- فرضيتين قابلتين للتحقيق والنظر:
- فرضية الحراك العربي تثوير على الداخل والعائق الدولة الأبوية العvisية،
- فرضية الحراك العربي تنوير وأمل الدولة الإنمائية الفاعلة.

إذ أخذنا بفرضية أن الشعوب تموت من الداخل لا من الخارج فهي لا تقتل ولكنها تنتحر ولا يوجد أن شعبا مات أو تأخر لأن عدوا خارجيا فرض عليه ذلك، لكنه يموت وينتحر بظروفه وإرادته الداخلية. إذن إن أزمة الحراك العربي اليوم هي أزمة تنمية بالأساس وهي أزمة أنتجت بانتظام آليات الدولة العربية البوليسية، التي أصبحت اليوم في قفص الاتهام ووصفتها ملابسات التاريخ، بأنها آلة منتجة بامتياز لسياسات نمو أعرج أو غير تنموي، حيث قصرت بشكل كبير في تفكير المشاريع التنموية التي قدمت كبديل لأجل تجاوز وضع التخلف الذي يطبع المنطقة العربية في مختلف القطاعات، هذا رغم وفرة الموارد والإمكانات.

لقد بلغت عوامل التعارض الداخلية قمته، وانتهت إلى وعدھا المحتوم وهو تمزق عالم واهن، وظهور مجتمع جديد ذي معالم وخصائص واتجاهات جديدة، فكانت تلك مرحلة الانحطاط، إذ لم يعد الإنسان والتراب والوقت عوامل حضارة، بل أضحت عناصر خامدة ليس لها بينها صلة مبدعة.

3- تحليل موضوعة تفكير النمو غير التنموي: (المفهوم الخطأ - الإقتراب الخطأ) في عالمنا

العربي:

ترافق موضوعة تفكير النمو غير التنموي، الذي انطلق منه، في حوار مع مالك بن نبي: حقيقة تهديدية منذ الوهلة الأولى هي أن، الحركة التحديثية في العالم العربي، ليس لها في الواقع نظرية محددة، لا في أهدافها ولا في وسائلها والأمر بعد هذا لا يعدو أن يكون غراما بالمستحدثات، فسبيلها الوحيد، هو أن تجعل من المسلم (زبونا) مقلدا - دون أصالة - لحضارة غربية⁽⁶⁾.

وفي سياق آخر إن هناك داء واحدا ينهش الشعوب العربية في كل مكان، ذلك الداء هو فقدان الثقة بالنفس وما طبع أخلاقنا من الوشاية والتشهير وعبادة التشريفات وتملق الرؤساء وفي كلمة

واحدة : هذا التردّي المزمّن الذي حمل الخلفاء والأباطرة والأمراء العرب على فرض نظام صارم على هذا الشعب، لا ينطوي على أدنى اهتمام بالتربية أو بالتقدم الاجتماعي، وكان هذا حتى قبل أن يفكر الاستعمار في استغلال هذه النقائص بوصفها سلاحا فتاكا في الشرق والغرب⁽⁷⁾.

عموما مثلت الأطروحات التنموية العربية التي تتجاوز 50 مخططا وآلاف البرامج، نتاج فكري لكل من تقدم بمشروع، قصد محاولة تنظيم المجتمع وتجسيد المقولات النظرية التي يحملها مشروعه، فالتجارب الناصرية واليومدينية والتركية والشاهنشانية، وغيرها أنماط فكر تنموي بقطع النظر عن نجاحها ومدى استجابتها لطموحات شعوبها.

يأتي تعريف الفكر التنموي بأنه العلم الذي يبحث في موضوع النهضة وشروط قيامها بالاعتماد على التراث الحضاري الإنساني، ليستفيد من التجارب ويعمل على تجاوز الأخطاء والاحتفاظ بما هو إيجابي منه أيضا، بالاعتماد على الواقع كي يكون طرحه متجذرا وبعيدا عن الطوباوية .

يعرف أيضا: بأنه اعتماد التحليل العقلي كمنهج التزاما للموضوعية وتحقيق بناء معرفي وأساس نظري واضح بإمكانه الاحتواء على أدوات تنطبق على واقع المنطقة ككل لتحليل الوضع الاجتماعي والبحث عن السبل الكفيلة لإخراج المجتمع من واقع التبعية والتذلل للقوى المهيمنة⁽⁸⁾.

إن الفكر التنموي المجسد فعليا في الخصوصية العربية، هو مجموعة مشاريع تنموية وقع التلفيق بينها بصورة أو بأخرى أو حتى ترجمتها حرفيا والسعي نحو تطبيقها في هذه الأقطار التابعة، التي لم تصل إلى المستوى نفسه، مما اضطرت شعوب تلك المنطقة إلى ارتداء ثوب الحداثة دون معرفة جوهرها، فيكون هذا الفكر زيفا وخداعا لتلك الشعوب، إذ لم يتغير إلا شكلها وبقي المضمون على حاله⁽⁹⁾، فكانت النتيجة السقوط في فخ العى الفكري.

فالفكر التنموي على الأقل كما نقاربه في نماذج أخرى غير عربية، هو قناعة فكرية لدى أوسع الجماهير، لأن التغيير الجذري لا يحصل إلا بعد تغيير العقليات من عقليات سلبية إلى عقليات إيجابية وإخراجها من دائرة السكون إلى دائرة الحركة والديناميكية لتكون فاعلة، وهذا هو عائق الفكر التنموي العربي، حيث أزمة التنمية العvisية في عالمنا العربي لم تكن أزمة موارد وعدد وآلات وأموال بل أزمة أفكار بالأساس.

4- الأفكار الميتة والأفكار الميتة

في كل مجتمع ناشئ متيئ للنهضة عناصر تقليدية إلى جانب العناصر الحديثة، وهي عموما مستعارة من مجتمعات سابقة في مضمار الحضارة، فيبذل المجتمع الناشئ في استعارتها جهدا في التحليل والتكييف، يقتضي منه في الواقع جهدا في الإبداع والتركيب، فهضم تلك العناصر وتمثلها يقتضي تمييزا دقيقا وفكرا ناقدا يقظا، يحدد الشروط التي يجب توفرها في الاستعارات الضرورية، أعني شروط توافقها، ونفعها ولياقتها، ومع ذلك فإن تصفية الأفكار الميتة وتنقية الأفكار المميته يعدان الأساس الأول لأية نهضة حقة. وهكذا نرى مشكلات رئيسية تواجه المجتمع الإسلامي، ولم يقف هو في مواجهتها، فإن المصادفة تحل فيه محل الأفكار والمحاولات.

بعد دخول كل الأقطار العربية مرحلة الاستعمار الأوربي المباشر والعذاب لقرون والذي قضى على كل الخيارات الوطنية ونسف كل مقاربة نهضوية حيال (الأرض، الموارد)، تولدت من رحم تلك الفجيعة، موجة التحرر الوطني في مختلف البلدان العربية، حيث واكب ذلك حصول العديد من الدول النامية على استقلالها، ومحاولتها اللحاق بركب التقدم الذي تخلفت عنه إبان المراحل السابقة، التي تعرضت فيها للاستعمار، ولكن تلك المحاولة اصطدمت بالعديد من المشاكل والصعوبات⁽¹⁰⁾، لعل أكثرها صعوبة، عملية التطهير من حالة الضعف والتشوه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، التي حملت هذه المجتمعات وصمة دول العالم الثالث، الدول النامية والدول المتخلفة، وكانت أوضاعها ومشاكلها هي مجال وموضوع دراسات التنمية، التي تركزت اهتماماتها بصورة عامة حول مواضيع النمو، التحديث والتقدم⁽¹¹⁾.

هكذا جاء سؤال الانطلاق والنهوض والنظر إلى الذات والتعويل على الإمكانيات، فانتشر مصطلح التنمية بعد هذه الحقبة وشق طريقه منغمسا في الايديولوجيا العربية التي حررت الكيانات العربية بالأمس، تلك الإيديولوجيا المقهورة والمسلوبة والمحرومة من خلال ما حل بها من خضوع وعذاب على مر قرون، فقد تمظهرت في هذه الفترة بمظهر الإيقونة الساحرة التي ستأخذ بآمال الشعوب العربية وتطلعاتها إلى الحرية والعدالة والنمو والرفق والازدهار؟ فهل تكن وفيه وكفاءة؟

الملاحظ أن البنية السيكلوجية لتلك الإيقونة كانت تسقيها فلسفة الانتقام من الماضي (الاستعمار) كما أوضحنا ولذلك جاءت خياراتها مرصعة بعبارات الهيمنة والقطع مع التلقائية والعفوية فإرضاء ضرورة التخطيط مستخدمة مصطلح "الاستراتيجية" وهو مصطلح عسكري في

الأصل يتعلق برسم الخطط العملية للقضاء على العدو وتجنب الهزيمة، وهو قانون الحرب(هناك دائما عدو متوقع لابد من رصده) وقد وجد هذا المصطلح رواجاً إذ مثل مكسباً نفسياً فهو ضد التخلف والتأخر، وإن دل على شيء فإنما يدل على أن يقونة النهضة العربية التي اتخذت خيار العسكرية والتجيش (مفاهيم، برامج، سياسات) لم تكن صافية ونقية في مرحلة البناء الوطني والتأسيس لمجتمع عربي ينتقل من دولة الاستقلال إلى دولة البناء والتعمير، إن هذا ما كلف تلك الدولة العربية البوليسية (الأبوية) التي تشكلت بأفكار "الإستراتيجية" العسكرية المأل الذي آلت إليه الشعوب العربية اليوم، فكانت شرعية الأمر الواقع -عربيا- منظومة إحباطات عربية أدت إلى منظومة تعنفات عربية (الخريف العربي المشؤوم اليوم).

5- الدولة الوطنية والحراك الاجتماعي

رغم الاستقلال السياسي الذي يعد وسيلة لتمكين الأمم والشعوب المختلفة من تحقيق وجودها المادي والروحي والحضاري في ظروف أحسن، هذا ما كان متوقعا تحقيقه من خلال التنمية الاقتصادية، إلا أن واقع التنمية ومردودها في كل الأقطار العربية من أقصاها إلى أقصاها، لم يكن في حجم التوقعات، لماذا يا ترى؟

شكلت سياسة التنمية التي تقودها الدولة العربية، الزيادة الكبيرة في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية العامة، جزءاً لا يتجزأ من العقد الاجتماعي العربي (الميثاق الغليظ بين الحكام العرب وشعوبهم) وقد أدى ذلك لاسيما في الفترة من 1960 - 1980 إلى زيادة كبيرة في مستويات التنمية البشرية، نتج عنه انخفاض كبير في أعداد الفقراء وزيادة هائلة في نوعية الرأسمال البشري المتاح، وبينما كانت الطبقة الوسطى الصاعدة تحقق الحراك الاجتماعي متوسلة بالتعليم كان عليها أن ترضى بالاستبعاد من العمليات السياسية التي كانت في الحقيقة بمثابة مجرد ديكور شكلي للتعويض عن غياب المشاركة الشعبية الفعلية⁽¹²⁾.

كان شعار اللحاق بالغرب، إشارة حقيقية ومعبرة عن هذا المنع، فالحكومات العربية كانت تسعى في كثير من الأحيان والمجالات إلى أن تستعمل الأدوات والوسائل بينما تبعد القيم والفلسفات التي تقف خلفها، لقد أسقط المحتوى التاريخي والاجتماعي لعملية التطور الرأسمالي في أوروبا الغربية والشرقية من طرف هذه الدول (دول العالم الثالث) من خلال محاولتها استخلاص

بعض المبادئ من التجربة الأوروبية ورفعها إلى مستوى القوانين الطبيعية التي تعمل بغض النظر عن الزمان والمكان⁽¹³⁾.

وهكذا قدمت التنمية للمجتمعات العربية على أنها عملية تقنية بحتة، يتم التغلب فيها على العقبات باستيراد رؤوس الأموال والخبرة الأوروبية وتوظيف عوامل الإنتاج بطريقة يتم من خلالها دفع الاقتصاد إلى مسار النمو الذاتي وتخليصه من مصيدة التخلف والفقر، إن هذه المفهومية في اختيار إستراتيجية التنمية، تسببت في تشوهات تنموية، أبرزها تزايد أعداد الفئات المحرومة من ثمار التنمية والتمهيش الاجتماعي والعزلة والفقر، فقد انكشف عجز الطريق الاشتراكي كخيار تنموي عربي مستأجر بامتياز، إذ ماذا يمكن للإنسان العربي، أن يتوقع من مشروع مجتمع يوهم جماهيره ويمنهم بالأحلام السعيدة، ولا يحقق شيئاً بالفعل والممارسة، إنها سياسة المداد على الورق التي تسد فراغا أكيدا في الرغبات والطموحات كان ينظمها حفنة هؤلاء القادة الاشتراكيين العرب، المهملين بتصوير أنفسهم على مدار السنة وهم يدشنون الشركات والمزارع ويفتتحون المدارس ومراكز الاستشفاء، حتى ولو اضطهرهم الأمر وفقر الحال إلى اختلاقها وبنائها في الخيال وعلى الورق.

المفارقة الغربية التي أصبحت وصمة عار، في التجربة الاشتراكية العربية، كمشروع تحديهي هو التعويل على الدولة الوكيل والحامي والحامل على أكتافه كافة المطالب والرغبات الاجتماعية، حيث تبين أن طاقة الدولة على إرضاء هذه المطالب، تتناقص بقدر ما يزداد اعتماد المجتمع الاشتراكي على الدولة ورمي المسؤولية عليها⁽¹⁴⁾ كانت هذه نقطة ضعف بنيوية في الفكر والممارسة الاشتراكية، التي فصلها القائد الاشتراكي العربي، إلا أن مقاساتها كانت هشّة - تنمويا - بحيث تزايد الإحباط النابع من إخفاق الدولة الاشتراكية في الرد على الآمال العريضة للجماهير، حتى أصبح الحديث عن الخيار الاشتراكي - الطريق الأفضل - صعب في المعنى وصعب في التجربة وانخرطت فلسفة التنمية الاشتراكية في مدركات الإنسان العربي، ضمن السياسات الاجتماعية المقطوعة الرأس، من خلال تجسيدها المباشر لمغامرة تاريخية انتهت من دون رصيد تنموي. فقد قال أهلها بالحمية والعصومية والتطبيق المتعالي على الأفراد وشبه الآلي، والتاريخ يذكر أن ملايين الأفراد وجدوا أنفسهم فجأة من دون عمل، ومن دون أمل في المستقبل، مهمشين ومستبعدين من

الحياة العامة، ضحية الخوف والانتفاضات الجماهيرية المسحوقة، وبدلاً من أن تكون الاشتراكية مشروع تنمية تحولت إلى مشروع تخلف (اليسار الأعرج)، فلفضها التاريخ من الأنفاس العربية. كانت هذه النقطة بداية تفرخ الكثير من المشكلات وتراكم التخلف في البيئة العربية، واستمرار الأطراف كلعبة في يد التاريخ، تنبئ بالضبابية في بنية الدولة العربية والتخلي عن الالتزامات وانهمار النسيج المعياري واختلال معايير الصواب والخطأ ومعايير التقييم والمثل العليا⁽¹⁵⁾ إنها حالة الدوران عن الطريق الصحيح؟ مرة أخرى، إذن العالم العربي نحو (الإصلاحات) وتشكيل البيت الجديد، الذي يأخذ مواده الأولية من النظرية الرأسمالية الجديدة، ترى هل تفي الدولة العربية الجديدة برغبات الجماهير وآمالهم؟

دلنا الدرس التاريخي، منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين، أخذت الدولة العربية تتخلى شيئاً فشيئاً، عن ذلك النموذج الاقتصادي العربي القومي نتيجة عدم قدرة النظام القديم على الاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة، وقد أدخلت إصلاحات في أعقاب تراجع عائدات النفط التي كانت قد بلغت ذروتها بوصول أسعار النفط إلى أكثر من 35 دولار للبرميل في عام 1980 ثم هبوطها فيما بين 1986-1999 ليصل سعر النفط إلى حوالي 15 دولار للبرميل.

شملت إجراءات الإصلاح، الخصخصة الواسعة للأصول العامة وإزالة معظم الحواجز الجمركية على التجارة الدولية⁽¹⁶⁾ ولما كانت الإصلاحات تتم في أحسن الأحوال في سياق سياسي يتسم بمحدودية مساءلة المسؤولين العموميين، فقد أدت هذه العملية إلى إثراء متزايد لمجموعة من الأفراد الذين يمتلكون صلات سياسية قوية والذين تمكنوا من امتلاك الأصول العامة بأسعار بخسة، مما جعل الإحتكارات الخاصة تحل فعلياً محل احتكار الدولة الرسمي.

هكذا بينما أصبح الاقتصاد حراً من الناحية الرسمية، فإنه لم يكن في الحقيقة يمتلك العناصر الأساسية لاقتصاد السوق الحرة وتحديداً قدرة شركات جديدة على الدخول إلى الأسواق⁽¹⁷⁾.

تزامن تنفيذ تلك الإصلاحات مع تزايد معدلات النمو في المنطقة العربية وشهدت العديد من الدول فترات طويلة من النمو الذي بلغت نسبته (5%) وأكثر ومع ذلك وليس من اليسير أن نعزو

هذه الزيادة في النمو إلى اعتماد إصلاحات السوق وحدها ذلك أن هذه الفترة تميزت أيضا بتغير أساسي في أحد العوامل الخارجية ألا وهو نزوع أسعار النفط إلى الارتفاع المضطرب منذ عام 2000، والحق أن معظم تلك الإصلاحات فشلت في إحداث تأثير إيجابي ذي مغزى على أوضاع البشر، على الرغم من تمتع المنطقة بكل ما تحتاجه، بما في ذلك الثروة المالية والمادية وقوة عمل من الشباب ذات مستوى تعليمي جيد يتنامى بصفة متزايدة.

على الرغم من فترة طويلة من النمو المستمر في الناتج المحلي الإجمالي فإن هذه الزيادة في الدخل لم تكن كافية لتعزيز التماسك الاجتماعي وتوسيع الحريات والشعور بالكرامة لدى المواطنين في العالم العربي، ولم يكن هذا غير متوقع فـنموذج التنمية العربية لم يتخذ مسار التنمية المتمحورة حول البشر الذي نادى به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وناصره منذ انطلاق تقرير التنمية البشرية لأول مرة في عام 1990⁽¹⁸⁾.

والحال أن الرؤية الاقتصادية للتنمية، التي تتمحور حول زيادة إنتاج السلع والخدمات يمكنها بسهولة أن تترافق مع تراجع التماسك الاجتماعي واغتصاب الحريات والحقوق التقليدية كما يمكنها أن تقوض كرامة الإنسان من خلال التعامل مع البشر كسلع، أما التنمية البشرية فإن كانت تعتمد اعتمادا واضحا على الرفاه المادي وزيادة المعروض من السلع الضرورية الأساسية للحياة إلا أنها تعني أولا حصول البشر على قدر كبير من التحرر من قيود الطبيعة ومن التبعية القسرية لغيرهم من البشر، إن غاية التنمية البشرية هي بناء مجتمع تكون فيه كرامة الإنسان محترمة والقدرات البشرية معززة وبالتالي تتناقض التنمية البشرية بطبيعتها مع تدمير الأصول البيئية ومع إنكار الكرامة الإنسانية الأساسية.

تقوم البنية الاقتصادية التي تستند إليها معظم النظم السياسية العربية على الصناعات الإستخراجية التي تخلق القليل من فرص العمل المباشرة وعلى قطاع خدمات متضخم وغير منتج، توزع الدولة من خلاله على الشعب بعض إيراداتها الريعية، وتتسم اقتصاديات المنطقة بتداعي قطاعاتها الإنتاجية مع بقاء قطاع الزراعة إلى حد كبير تحت رحمة عناصر الطبيعة والسياسات الضحلة، مما يجعله عاجزا عن تلبية الاحتياجات الغذائية لسكان المنطقة، الذين يتزايد عددهم باستمرار بالإضافة إلى ذلك أدى تحرير التجارة منذ أواخر السبعينات في ظل نظام المغالاة في أسعار الصرف إلى تقويض جهود التصنيع التي كانت العديد من الدول العربية قد شرعت فيها

خلال الستينيات وهكذا لا تزال المنطقة تعتمد اعتماد واسعاً على الاستيراد لتلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها ولم تتمكن حتى من استخدام ثرواتها من الموارد الطبيعية والبشرية للتفاوض من أجل الحصول على مزيد من التكافؤ في لعبة التبادل العالمية وعلى دور أكبر في النظام الدولي الناشئ⁽¹⁹⁾.

أ- حالة تونس

استعرض التقرير أن دولة عربية واحدة هي تونس، حققت نموا مستداماً منذ عام 1960 وتمكنت فيما بين 1970-2007 من تلبية متطلبات التحول الاقتصادي البنيوي (الانتقال من اقتصاد قائم على الزراعة بالدرجة الأولى إلى اقتصاد قائم على التصنيع والخدمات) لكن هذا الأداء المتميز أخذ يعاني من مشكلات متعاضمة منذ عام 2002 بسبب تزايد جشع النخبة السياسية وهذا ما عرقل خطى تونس في الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وكانت ثورة الياسمين 14 جانفي 2011 التي أطاحت بالنظام القديم نتيجة مباشرة لهذا الجشع الذي جعل نخبة سياسية تستأثر وحدها وعلى نحو متعاضم بثمار النمو الاقتصادي⁽²⁰⁾.

ب- حالة مصر:

كان أحد جذور السخط الذي أدى إلى ثورة 25 جانفي يكمن في الجشع الواضح لنخبة صغيرة من رجال الأعمال ذوي النفوذ السياسي الذين استولوا على عوائد عملية النمو ويبدو ذلك واضحاً من الزيادة الملحوظة في الفقر نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وذلك في نفس الوقت الذي كان فيه الناتج المحلي الإجمالي للفرد يرتفع بمعدل 2% ومن الجلي أن معظم السكان الذين وجدوا أنفسهم يزدادون فقراً بينما كان البلد على الإجمال يزداد ثروة، تحولوا إلى الغضب والشعور المبرر بالظلم الاجتماعي والسخط⁽²¹⁾.

من الجلي أن الاستبعاد الاجتماعي تزايد بشكل واضح على مدى العقدين الماضيين في معظم الدول العربية، ومن المؤكد أيضاً أن عدم المساواة في الثروة قد تفاقم بدرجة كبيرة وأصبح تركيز ملكية الأراضي والأصول ظاهرة بادية للعيان، الأمر الذي يعزز الشعور بالاستبعاد رغم انخفاض معدلات الفقر المطلق في أكثر البلدان العربية وفي الوقت نفسه تعيش شريحة كبيرة ومتزايدة من

فقراء الحضر في مناطق تفتقر إلى وجود صرف صحي أو مرافق ترفيهية أو كهرباء موثوقة وغيرها من الخدمات⁽²²⁾.

6- معضلة إصلاحات غير صالحة للتربة العربية

من المؤكد أن الإصلاحات جاءت مترافقة مع تحولات جيو-استراتيجية التي شهدتها عالمنا المعاصر، بعد تغول الأحادية القطبية (الدولة الإستخبارية) ما بعد الإمبريالية الجديدة، وصفها ميشيل كلوغ (Michelle Clough) السلطة الهادئة⁽²³⁾ التي تدير العالم والعالم العربي بشكل أساسي وتضغط على أعصابه باستعمال: السلاح الهادئ (المعلومات، الخبرة، الثقافة)، فالدولة الإستخبارية لم تكف ولو لحظة عن خلق المشكلات المحلية وبؤر التوتر وافتعال الدرائع للتدخل والتهديد والحصار والمراقبة والتشويش العربي الداخلي، وبالتالي فتفتت الدولة العربية وتحويلها إلى كيانات فسيفسائية متنازعة متصارعة، (السعودية تضرب اليمن وسوريا، مصر تضرب ليبيا...) إن هذا ما يعيد للأذهان مرة أخرى المقولات التي طرحها الأنثروبولوجيا الثقافية الاستعمارية في البلاد العربية، ولكن هذه المرة بخلق الضمائر المرتاحة والذوابة، (فتح الأسواق الوطنية، تطوير التبادلات التجارية، المنافسة الحرة، إزالة الحواجز الجمركية، إنشاء مناطق التجارة والتبادل الحر، تدفق رؤوس الأموال، تدفق المنتجات المتنوعة، محاربة الإرهاب...)، لم تكن هذه الصيغ والمفاهيم والرهانات سوى مصادقة على وثيقة التطرف والهيمنة تحمل ختم: انكسار جديد للتاريخ العربي المعاصر، فعن أي تنمية عربية نتحدث؟ بما نراه اليوم ماثلاً في إغراق الشعوب العربية في طوفان المشاكل اليومية والمعاناة من كل شيء⁽²⁴⁾.

أ- سيكولوجيا العجز النفسي: التفكير- العمل

والجانب الثاني من المسألة التي نتناولها هنا هو العجز عن التفكير وعن العمل وهو في المجال النفسي يدل على انعدام الرباط المنطقي (الجدلي) بين الفكر ونتيجته المادية، فالفكرة والعمل الذي تقتضيه لا يتمثلان كلا لا يتجزأ والواقع أننا عندما نحلل اطراد أي نشاط له علاقة ما بالحياة العامة للنهضة نجده مبتورا من جانب أو آخر، فإما فكرة لا تتحقق، وإما عامل لا يتصل بجهد فكري وليس في قائمة النشاط الاجتماعي ما يصح أن يعد ضئيل القيمة، فلكل حركة في ذلك الاطراد أثرها في تقدم المجتمع⁽²⁵⁾، إذن إن معضلة التنمية العvisية في الحضيرة العربية، علتها الإصلاحات الجنيصة غير المنسجمة بالإطلاق مع الآمال والطموحات.

ومع ذلك فلقد يكون الاستعمار أثرا سعيد من آثار تلك القابلية، لأنه يقلب حينئذ التطور الاجتماعي الذي أوجد المخلوق القابل، فهذا المخلوق لا يدرك قابليته للاستعمار إلا إذا استعمر وعندئذ يجد نفسه مضطرا أن يتحرر من صفات أبناء المستعمرات بأن يصبح غير قابل للاستعمار، وبهذا نفهم الاستعمار باعتباره ضرورة تاريخية فيجب أن نحدث تفرقة بين بلد مغزو ومحتل وبلد مستعمر ففي الأولى يوجد تركيب سابق للإنسان والتراب والوقت وهو يستتبع فردا غير قابل للاستعمار، أما في الحالة الأخرى فإن جميع الظروف الاجتماعية التي تحوط الفرد تدل على قابليته للاستعمار وفي هذه الحالة يصبح الاحتلال الأجنبي استعمارا وقدرا محتوما⁽²⁶⁾.

فالاستعمار ليس هو السبب الذي الأول الذي نحمل عليه عجز الناس وخمولهم في مختلف بلاد الإسلام، يدخل حياة الشعب المستعمر بصفته عاملا مناقضا يعينه على التغلب على قابليته له وسندرك بوصفنا علماء اجتماع لا بوصفنا رجال سياسة، أن الاستعمار، فهناك إذن جانب إيجابي للاستعمار، حين يحرر الطاقات التي طال عليها زمن الخمود⁽²⁷⁾، الطريقة الوحيدة لتعريف أسباب الكف والعطل تعريفا فنيا، هي أن نحدد في أي الظروف تنتج عن الاستعمار، أو عن القابلية للاستعمار، وبهذه الطريقة يستطيع العالم الإسلامي، أن يحدد الوسائل المناسبة للقضاء على صنوف عجزه التي شلت حتى الآن جميع مشروعاته.

من هذا المنطلق ثمة أدلة توجي بتزايد تفاقم الأوضاع في البيئة العربية، وبالتالي انتقاء دورنا في الخريطة الدولية وزوال أي أمل بأن يكون لنا موقع مختلف عما هو عليه اليوم، فأصبحنا نمثل مسرحية الرجل المريض في مخطط التنمية العالمي، لعل خير ما عبر عن هذا رواد نظريات التبعية وفي مقدمتهم سمير أمين الذي أشار إلى أن المراكز الأساسية القائمة اليوم هي مراكز الغد ومهمشي اليوم هم مهمشوا الغد. في ظل هذه الظروف تضاعف تشغيل آلة الفتن والتفتيت تطبيقا لأطروحتي نجوم هوليدوفوكويوما، فالأولى تدور حول إبادة العرب باعتبارهم مصدرا للإرهاب وأبشع المخلوقات وأقل من الحيوانات أما الثانية فتتمحور حول الميغالوثيميا التي بدأت الإمبريالية الأمريكية في تجسيدها عن طريق الاحتلال والحصار والتدخل وجعل الحضيرة العربية المجال الحيوي الذي تطرح فيه شهواتها وطموحاتها وتفوقها⁽²⁸⁾.

تبقى هذه الدول غارقة في مستنقع التاريخ وستشكل ساحة للصراع، هكذا قررت الدولة الإستخباراتية مصير الرجل المريض، بهذا الوصف البالغ الحساسية ويمكننا القول أن النظام ما بعد الإمبريالي الجديد، قد أوصل بلدان العالم العربي إلى وضع مأساوي (الرجل المريض)، بفعل آليات الاستغلال الجديدة والاستبعاد الجديدة أيضا، التي طورها في علاقته به وأدت لإعادة إنتاج تبعيته على أسس جديدة ذات طابع شامل تفقد العالم العربي ما ناضل من أجله طيلة عقود/ من تحرر سياسي أو ثروات أو حضارة، وتجعله يلهث من أجل الحفاظ على موقعه التابعي الراهن أو بالأحرى موقعه التسولي المستجدي في طابور الباحثين عن خبز عيالهم (الإكراميات والصدقات) التي يقتنوها من حكومة العالم، إن هذه تشكل أكبر عملية جراحية نفذها الغرب بإحكام على الرجل المريض لا ينتظر منها شفاء للجسم العليل، لأنه الوريث التاريخي المحتمل الذي لم يعد يصبر على النهاية عالم عربي ميت، بل يستحثها بتقديم السم، ولاشك أن دور الجراح والوريث دور ملعون وصعب.

إن هناك نتيجة منطقية وعلمية تفرض نفسها، هي أنه لكي نتحرر من أثر الاستعمار، يجب أن نتحرر أولا من سببه وهو القابلية للاستعمار، فالقابلية للاستعمار تكفل نجاح الفنية الاستعمارية⁽²⁹⁾، ولما كان وضع إنسان ما بعد الموحدين هو وضع الفرد المستعمر والقابل للاستعمار، فإن العلاقة بين الذات والموضوع هنا هي علاقة الفرد - باعتباره مستعمرا- بذاته باعتباره (قابلا للاستعمار) وليست علاقة بين مستعمر ومستعمر، هذه الملاحظة تسجل خطأ السياسات التي اتبعتها العالم الإسلامي في الصميم، فقد اتجهت في كفاحها إلى المستعمر، دون أن تلتفت إلى الفرد الذي تسخره للقضاء على الاستعمار⁽³⁰⁾، إن تحليلنا كهذا يتيح للمسلم حتما أن يقف أمام نظام أوروبا بوصفه إنسانا لا مستعمرا، وبذلك، تنشأ حالة من التقدير المتبادل والتشارك الخصب، بدلا من تلك العلاقة المادية الصرفة، التي لم تعد في جوهرها علاقة أوروبا المستعمرة بالعالم الإسلامي القابل للاستعمار⁽³¹⁾.

7- رحيل الحضارة: استشراف مالك بن نبي

ينطلق مالك بن نبي من موضوعة: أما العالم الإسلامي فقد رحلت عنه المدنية بعد أن تركته هيكلا فارغا تجلى عليه الجمود في مرافقه كلها، وركدت تلك النفخة الإيمانية واستبدل بها ألفاظا جامدة جوفاء، حتى غدا هذا العالم كما وصفه مالك بن نبي قابلا للاستعمار قبل أن يستعمر⁽³²⁾،

إذا نظرنا إلى هذا الوضع نظرة اجتماعية، وجدنا أن جميع الأعراض التي ظهرت في السياسة أو في صورة العمران، لم تكن إلا تعبيراً عن حالة مرضية يعانها الإنسان الجديد - إنسان ما بعد الموحدين- الذي خلف إنسان الحضارة الإسلامية، والذي كان يحمل في كيانه جميع الجرائم التي سينتج عنها في فترات متفرقة جميع المشاكل التي تعرض لها العالم الإسلامي منذ ذلك الحين، فالنقائص التي تعانيها النهضة الآن، يعود وزرها إلى ذلك الرجل الذي لم يكن طليعة في التاريخ، فنحن ندين له بموارثنا الاجتماعية وبطرائقنا التقليدية التي جرينا عليها في نشاطنا الاجتماعي، ليس ذلك فحسب، بل إنه يعيش الآن بين ظهرائنا، وهو لم يكتف بدور المحرك الذي دفعنا إلى ما ارتكبنا من خيانة لواجبنا وأخطاء في حق نهضتنا، بل لقد اشترك معنا في فعلنا، لم يكتف بأن بلغنا نفسه المريضة التي تخلقت في جو يشيع فيه الإفلاس الخلقي، الاجتماعي، الفلسفي والسياسي، فبلغنا ذاته أيضاً.

يمر التطور النفسي الاجتماعي للمجتمع بأعمار ثلاثة: مرحلة الشيء، مرحلة الشخص مرحلة الفكر، فلكل مجتمع عالمه الثقافي المعقد، ففي نشاطه المتنوع تشابك بين عوامله الثلاثة، يكون فيه رجحان لأحدهما على الأخرى، هذا الرجحان يظهر في سلوك المجتمع وفكره يتميز به كل مجتمع عن سواه من المجتمعات، لا يتسم المجتمع المتخلف بنقص الوسائل المادية (الأشياء) وإنما يفتقر للأفكار، وهذا يتجلى بصفة خاصة في طريقة استخدامه للوسائل المتاحة وفي عجزه عن إيجاد غيرها، وتنعكس في أسلوبه أثناء طرح مشاكله أو عدم طرحها على الإطلاق، يتميز العالم الإسلامي في الوقت الراهن بثقافة في الأفكار، تظهر في المجالين السياسي والاقتصادي، تكون كموانع كابحة، تحلل في ظل تفسيرات نفسية اجتماعية بالرجوع إلى نظرية الأزمنة الثلاثة:

- مرحلة المجتمع قبل التحضر.

- مرحلة المجتمع المتحضر.

- مرحلة المجتمع ما بعد التحضر.

يرى مالك بن نبي أن المؤرخين يهتمون بالوضعين الأول والثاني، ولكنهم لم يهتموا بالتمييز بينهما وبين الوضع الثالث، على اعتبار أن مجتمع ما بعد التحضر يواصل سيره على طريق حضارته، وهذا لبس، إذا ما استند لمثل هذه المقدمات لطرح مشكلات البلاد المتخلفة وطرح حلول لها، ولكي

نزِيل هذا اللبس نقول : بأن مجتمع ما بعد التحضر، ليس مجتمعاً يقف مكانه، بل هو يتقهقر إلى الوراء بعد أن هجر درب حضارته وقطع صلته بها⁽³³⁾.

ترى كيف ترفع الدولة العربية هذا التحدي؟ وهل بمكان تصنيف بعض الدول العربية بأنها دول إنمائية أو تحاول ذلك؟

لا يختلف اثنان في حقيقة المنطقة العربية في مفترق طرق، ففي عديد من الدول أطيح بالنموذج القديم للسلطة والعقد الاجتماعي المرتبط بها، وفي عدد آخر من الدول يتمحور الاحتجاج والخلاف حول الجوانب المختلفة لنموذج التنمية وأصبح من الواضح بشكل متزايد أن استمرار النسيج على نفس المنوال لم يعد خياراً فعالاً للتعامل مع عدد لا يحصى من التحديات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والبيئية التي تواجهها المنطقة⁽³⁴⁾.

8- دورة الحضارة. نحو عالم عربي جديد وأمل إعادة بعث الحضارة

ورد في تقرير تحديات التنمية في الدول العربية 2011، نقاشاً حول مبادئ وسمات الحوكمة الجيدة التي تحتاجها المنطقة كضرورة لازمة للإصلاح المنصف للسياسة وتمثل المبادئ الرئيسية في الفعالية والاستجابة والمساءلة، وترتكز الملامح الرئيسية على اختيار من يحكمون من خلال الانتخابات وتحديد السياسات بالمشاركة ومراقبة تنفيذها وإجراء تصحيح في الوقت المناسب عند حصول انحرافات وانتهاكات أو فساد، بالإضافة إلى الإصلاحات الجذرية للحكومة، أتاح الأزمات الاقتصادية العالمية الفرصة للدول العربية، لكي تعيد التفكير في توجهات الاقتصاد الكلي نحو التنمية، ويمثل هذا أمراً ضرورياً ومرغوباً فيه في آن معاً، فمن الضروري إعادة تعريف أهداف الاقتصاد الكلي بحيث يتم التركيز على تشجيع خلق فرص العمل وتدعيم النمو الاقتصادي عوضاً عن التركيز على استقرار الأسعار فقط⁽³⁵⁾.

وفي المجمل فإن رسم مسار التنمية العربية، يرتكز بثبات على الكرامة الإنسانية التي تعزز الاندماج والاستيعاب الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي والعدل الاجتماعي، وأن المشاركة الحماسية للسكان، هي من ضرورات التنمية، وهي أكثر أهمية من إعداد مرصوفات هندسية وأرقام حسابية أو مصفوفة مؤشرات، وبما أن الأفراد في البلاد النامية، على وجه الخصوص أهم قوى الإنتاج، فقد أثبتت التجربة، أن أي جهاز بيروقراطي، حتى لو كان مزوداً بمفاهيم حديثة عن مقتضيات التنمية، لا يمكن أن ينجح في تحقيق تنمية سريعة إلا بالارتفاع بمستوى وعي الجماهير،

الذي يتطلب عناية خاصة، بمكافحة الأمية وتحقيق إلزامية التعليم إضافة إلى تعبئة الطاقات في محاربة التخلف وفي الوقت ذاته نحن بحاجة إلى المزيد من النضال ضد التخلف، ومواجهة ذلك بمستويات ملائمة من العدالة الاجتماعية القائمة على المساواة الاقتصادية وإشباع مميزات لحاجات الجماعة وبخاصة في مجالات الصحة والتعليم والسكن والشغل⁽³⁶⁾.

لقد فتحت الشعوب العربية بنفسها نافذة للفرص لرسم هذا المسار الجديد في استعادة الكرامة الإنسانية من خلال مطالها (خبز، حرية، عدالة اجتماعية) وهو الشعار الذي يجسد التلازم والترابط بين الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وكذلك بالتأكيد بين الاستيعاب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي واليوم يقع على عاتقها رسم هذا المسار الجديد وهو موضوع النقاش والحوار الوطني في بعض الدول العربية وموضوع للإصلاحات المتوخاة أو التي وضعت أو المراد التسريع بها من قبل الحكومات في دول أخرى⁽³⁷⁾.

وعليه فلننظر لنعرف الإنسان، ينبغي أن نعرف أنفسنا، وذلك أمر لا يتيسر لقادة العالم الإسلامي، إلا إذا قاموا بعملية استبطان دقيق لذواتهم واختبار قاس لضمائرهم، فإن الإنسان إذا ما أراد أن يعرف العيب الكامن في قضييب من الصلب، يريد أن يتخذ منه محورا لمحرك في آلة ما، فإنه يخضع لتحليل معين ليدرس بناءه الداخلي، فكذلك الحال إذا ما أردنا أن نعرف الإنسان من حيث كونه (محركا) للحياة الاجتماعية: الشروط هي الشروط، في الإطار الإنساني، فنحتاج إلى قدر كبير من الدرس الواعي، فهو وحده الكفيل بالكشف عن العلاقات الخاصة التي تمثل التماسك داخل الشخصية الإنسانية في حركتها وفي نشاطها⁽³⁸⁾، إن النهضة الحقيقية في تفكير مالك بن نبي، تكون في ما يبذله العالم الإسلامي من جهد في الميدان النفسي، هي حركة ضميره ليتدارك تخلفه عن الفكر القرآني، وعن ركب الفكر العلمي الحديث⁽³⁹⁾.

الخاتمة

حسب ما يذهب إليه تقرير تحديات التنمية في الدول العربية 2011، فإن الاختيارات الصعبة اللازمة للتنمية في المنطقة العربية لا يمكن أن تقوم بها إلا حكومات متجاوبة وخاضعة للمساءلة وتعكس احتياجات وتطلعات الكثرة وليس القلة، فمن شأن خضوع الحكومة للمساءلة أن يجعل السياسات أكثر شفافية وفعالية ومع ذلك لا توجد سياسة ترضى الجميع في كافة الأوقات وبالتالي

من الأهمية بمكان التقليل من الصراع الاجتماعي حول الخيارات الصعبة، حتى يمكن تنفيذ السياسات تنفيذا فعالا، إن المشاركة الشاملة في المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي تعمل على التعبير عن المصالح الجماعية وتدافع عنها (أحزاب سياسية، نقابات، جمعيات مهنية، الجماعات الدعوية في المجتمع المدني،) تعزز في نهاية المطاف من قدرة الدول على نزع فتيل الصراع الاجتماعي⁽⁴⁰⁾.

تظهر المناقشات العربية وفي أوساط المجتمع المدني، أن مطالب الشارع العربي تكمن في التوصل إلى صفقة مجتمعية جديدة تنهض على أساس:

_ تعزيز شرعية القيادة من خلال انتخابات حرة ونزيهة في مناخ من حرية التعبير والتنظيم،

_ سياسات متجاوبة واستيعابية ومنصفة، تسترشد بشراكة بين الدولة والمجتمع تضمن مشاركة الجميع،

_ التنفيذ الفعال للسياسات الاجتماعية من خلال الرصد الاجتماعي والرقابة الصارمة على الفساد في سياق يتميز بحرية المعلومات،

_ المعالجة القانونية الإدارية لإنتهاكات حقوق الإنسان الأساسية تحت مراقبة يقظة من سلطة قضائية مستقلة ووسائل إعلام مهنية غير منحازة⁽⁴¹⁾.

ترى هل يمكن الربط بين الحراك الاجتماعي العربي وإعادة بعث الحضارة؟ وبالنظر الى كتابات وفكر مالك بن نبي فإجابة الباحث تتلخص في القول: نعم والحل حين يصبح العلم والمعرفة وسيلتان للعمل وأساسا جوهريا للنشاط في التأسيس لما بعد هذا الحراك الاجتماعي العربي .

قائمة المراجع والمصادر

- 1- فضيل دليو، علم الاجتماع المعاصر -ثنائياته النظرية والمنهجية، مخبر علم الاجتماع الاتصال، قسنطينة، جامعة منتوري، الجزائر، 2004، ص 28.
- 2- المرجع السابق، ص 171.
- 3- خير الله عصار، السيبرنطيقا الاجتماعية، محاولة التحكم بالسلوك الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 71.
- 4- سورة البقرة، الآية 14.
- 5- مالك بن نبي، المرجع السابق، ص 33.
- 6- المرجع السابق، ص 72.
- 7- المرجع السابق، ص 147.
- 8- إبراهيم العمري، التنمية والتخلف في المنطقة العربية الإسلامية، مطبعة قرطاج، تونس، 1985، ص 68.
- 9- المرجع السابق، ص 69.
- 10- أحمد عبد الرؤوف درويش، قضايا التنمية في الدول النامية – مقدمة في سوسيولوجيا التنمية-، الإسكندرية: دار الوفاء للنشر، ط 1، 2013، ص 5.
- 11- ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2001، ص 2.
- 12- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع (النسخة العربية)، 2011، ص 101.
- 13- نادية رمسيس، النظرية الغربية والتنمية العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 63، بيروت، 1984، ص 33.

- 14- برهان غليون، المحنة العربية . الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص 90.
- 15- قيرة إسماعيل، مابعد الإمبريالية الجديدة، تسييس وأدلجة التاريخ، مجلة الدراسات الاجتماعية- مشكلات وقضايا المجتمع في عالم متغير-، دار الهدى للطباعة، الجزائر، 2007، ص12.
- 16- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2011، المرجع السابق، ص101.
- 17- المرجع السابق، ص101.
- 18- المرجع السابق، ص101.
- 19- المرجع السابق، ص102.
- 20- المرجع السابق، ص102.
- 21- المرجع السابق، ص102.
- 22- المرجع السابق، ص102.
- 23- ميشيل كلوغ، أربع أطروحات حول عولمة أمريكا، مجلة الثقافة العالمية، العدد 85، نوفمبر 1998، ص 43.
- 24- اسماعيل قيرة، عصر المشكلات: لوحة سوداء وأرقام مخيفة، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع 2، جامعة 20 أوت. سكيكدة، الجزائر، 2008، ص 13.
- 25- مالك بن نبي، المرجع السابق، ص 83.
- 26- المرجع السابق، ص 93.
- 27- المرجع السابق، ص94.
- 28- إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص 14.
- 29- مالك بن نبي، المرجع السابق، ص96.
- 30- المرجع السابق،، ص 97.
- 31- المرجع السابق،، ص 123.
- 32- مالك بن نبي، 2002، ص12.

- 33- مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، ترجمة: بسام بركة وأحمد شعبو، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1992، ص 38.
- 34- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2011، المرجع السابق، ص 102.
- 35- المرجع السابق، ص 103.
- 36- محمد كامل سميرة، التنمية الاجتماعية مفهومات أساسية. رؤية واقعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1984، ص 19.
- 37- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2011، المرجع السابق، ص 103.
- 38- مالك بن نبي، المرجع السابق، ص 154.
- 39- المرجع السابق، ص 125.
- 40- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2011، المرجع السابق، ص 102.
- 41- المرجع السابق، ص 102.